في الفلـــوجـــة.. صـــوت الـبـنـــاء بـــدلاً مـن أزيـــز الـــرصـــاص

مدينة الفلوجة التي كانت حتى وقت ليس بالطويل معقلا بارزا للمسلحين، تعيش هذه الأيام ظروفا مختلفة، فبعد أن كانت تسمع أصوات الاعيرة النارية والانفجارات والقصف في المدينة ردحا من الزمن، أخذت حركة البناء والأعمار تحل محلها ما ان عم الهدوء والاستقرار في هذه المدينة.

اغلب شوارع الفلوجة الرئيسة بدت مضاءة بأنوار الليزر وبناء مستشفى الفلوجة الحديث شارف على الانتهاء وهناك العشرات من المراكز الصحية والمدارس التي شيدت وفق طرز بناء حديثة جدا.

المواطن الفلوجي يبدأ عمله متفائلاً بظروف حياته اليومية التي تغيرت ومشاريع الأعمار رسمت البسمة على وجوه أهل الفلوجة بعد أن كان القلق يصحبهم يوميا نتيجة المعارك وشبح الاغتيالات والقتل العشوائي.

المواطن سعد حاتم ٣٥ سنة يعمل في شركة مقاولات العاني لبناء جسر الحضرة وسط الفلوجة بمحافظة الانبار قال " أنا ابدأ عملي اليوم غير متخوف من عصابات القتل أو التهديد أو الخطف.ناهيك عن اني ونتيجة للظروف التي مرت بها الفلوجة من قسوة المعارك كنت أجد صعوبة في الحصول على فرصة للعمل، لكن الآن وبسبب المشاريع العمرانية الكبيرة التي تشهدها الفلوجة فأن فرص العمل أصبحت متيسرة أكثر وهذا ما يجعلني استطيع توفير لقمة العيش لعائلتي."

شوارع الفلوجة تزخر طوال النهار والليل بالعديد من رجال قوات الشرطة العراقية بعد أن كان المسلحون منهم من يقف في تلك الشوارع، ومع ساعات النهار الأولى تتسابق السيارات مع الناس إلى وسط المدينة، فيما يحاول رجال المرور تنظيم حركة السير.

احمد الهيتاوي ٢٩ سنة ضابط برتبة ملازم أول في شرطة الفلوجة يقول "منذ ساعة مبكرة وأنا أقف في الشارع وأشاهد زحمة سير المركبات والناس غير متخوفين كما في السابق وهم يعبرون لنا عن ارتياحهم لوجودنا وهذا يعطيني شعورا طيبا بمساعدة الناس والتضحية من اجلهم والشرطة الآن تقوم بحماية المساجد ومواقع بناء المشاريع والأعمار والأحياء السكنية.. حيث يوجد في كل حي مركز للشرطة لتوفير الأمن للمواطن."

وأضاف الهيتاوي "كنت لا استطيع الركوب في سيارة الشرطة إلا وأنا مخفي الوجه خوفا من أن تكشف هويتي وأتعرض للقتل كما حصل لزملائي لكن اليوم الحال تغير تغيرا جذرياً وها أنا ذا أقف وسط شوارع الفلوجة دون أن أضع غطاء للوجه أو أتخفى من الناس."

مقاهي الفلوجة غيبتها الظروف الأمنية الصعبة وحالها لا يختلف عمن غيبته أيام الحروب في الفلوجة ورواد المقهى أيضا تغيبوا عن الحضور؛ الا أنها اليوم عادت الى الحياة وانتعشت من جديد وبعد أن كانت الفلوجة لا تحتفظ الا بمقهيين فقد اصبحت تعج الان بأكثر من عشرة مقاهي موزعة على مختلف احياء الفلوجة.

مقهى خلف العلواني من أقدم مقاهي الفلوجة ويقع في حي الرصاي في الجانب الغربي من المدينة وهو يقدم لرواده الشاي والحامض والاركيلة أذ يتدفق اليه مع ساعات الصباح الباكرة العديد من الزوار.

الأستاذ عبد مهدي المحمدي مدرس متقاعد من رواد مقهى العلواني يقول "إن الحياة في الفلوجة صحيح أصبحت أكثر أمنا من قبل وأنا مسرور كوني استطيع الجلوس من جديد في مقاهي الفلوجة وأنا مطمئن وأشعر بارتياح من وجود الشرطة العراقية، لكن كنت أتأمل مع كل هذا الأمن الذي نشعر به الآن أن يتم رفع نقاط السيطرات عن مداخل المدينة."

وأضاف المحمدي أن "المدينة مازالت تعاني من حصار وأجد صعوبة في الدخول والخروج للمدينة حيث أقف ساعات طوال وتجري عمليات تفتيش معقدة للسيارات والأشخاص من اجل الدخول إلى الفلوجة ونحن نعيش فيها وكأننا بداخل سجن كبير جداً وحتى وقت الدخول أو الخروج لايجوز الا بموعد محدد تفرضه علينا السلطات الأمنية."

عودة الحياة الطبيعية إلى الفلوجة لم تمنع أهلها من أن يتذمروا من نقص الخدمات الأساسية الضرورية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية.

حميد إبراهيم ٢٩ سنة موظف قال "مهما كانت الحياة طبيعية وعلى الرغم من ان الاستقرار الأمني قد تحقق بشكل فعلي في الفلوجة، لكننا نعاني كثيراً من نقص الخدمات مثل الكهرباء فنحن لا نحصل على الكهرباء سوى ساعتين في اليوم وبلغ سعر قنينة الغاز ١٥ ألف دينار عراقي. ويباع الـ٢٠ لترا من البنزين بسعر ١٥ ألف دينار."

وأضاف إبراهيم "مع دخولنا فصل الشتاء فأن النفط وصل لأسعار خيالية فقد بلغ برميل النفط ١٨٠ ألف دينارومع الأسعار الباهضة فأننا بصعوبة وبشق الأنفس نحصل على النفط أو الغاز أو البنزين. وأيضا فقد تناسينا أن تصلنا المياه الصالحة للشرب مما أرهقنا ماديا فأنا أتكفل بشراء المياه المعدنية مما يزيدني مشقة كبيرة."

وتحولت أماكن تجمع القمامة إلى حدائق وساحات للعب كرة القدم يتدفق أليها الشباب في ساعات العصر وخلال الليل. ووسط الأحياء السكنية التي تفصلها حواجز كونكريتية عن بعضها يجلس كبار السن على مقاعد بلاستكية مجتمعين أمام منازلهم يشربون الشاي.

المواطن حازم فليح العلواني ٤٤ سنة يعمل سائق تكسي يقول "إن جميع ما أراه اليوم في الفلوجة لم أكن لأتخيله يحدث يوماً فأنا دمر منزلي في معركة الفلوجة الثانية والفلوجة شهدت مآسي كبيرة بسبب ما تعرضت له من حروب راح ضحيتها المئات من الأبرياء وصرنا بحاجة ماسة لأن نرتاح من الحروب والقتل."

وأضاف العلواني أيضا "أن قرار تطبيق نظام نزول السيارت للشارع يوما كل يومين اعتمادا على الرقم المثبت في لوحة التسجيل قد اضر بنا كثيرا وكان المفروض من الأجهزة الأمنية أن تجد حلولا اقل ضرراً علينا كسواق أجرة سيما وان قوتنا اليومي يعتمد على حركة سياراتنا فقط فأنا اجلس يوماً وأعمل يوماً."

بريطانيا تتملص من تعهداتها للعاملين مع قواتها في العراق

ترجمة: نادية فارس
عن التايمز

اكثر من نصف المترجمين العراقيين الذين قدموا طلبات للذهاب الى انكلترا والعيش فيها، رفضت طلباتهم مثيراً الانتباه الى ان الحكومة البريطانية تتملص من وعدها لمساعدة العراقيين الذين عملوا معها في السابق.

وقد علمت صحيفة التايمز ان ٢٥ شخصاً من مجموع ٢٠٠ تمت الموافقة على العيش في البلاد

وهذا الامر يضع غوردن براون في مواجهة ما اكدته الحكومة من انها ستوافق على مجيء الذين خدموا مع القوات البريطانية في العراق الى انكلترا، اعتباراً لواجب الاهتمام بهم

وفي ثلاث حالات اطلعت عليها الصحيفة، وجدت ان طلبات مقدميها رفضت بسبب بعض "الغيابات"

ويقول المترجمون انهم جازفوا بحياتهم عند خدمتهم لدى البريطانيين وعاشوا في خطر دائم. وهو ان غاب يوماً فان ذلك يعني ان خطر كان يهددهم وانهم يشعرون الان بانه قد غرر بهم.

وفي الليلة الماضية (الثلاثاء) الح اعضاء مجلس البرلمان ومكتب الخارجية والكمنويلث في اعادة النظر في الامر ويبلغ عدد المترجمين ٢٠٠ من مجموع ٦٠٠ عراقي قدموا طلبات للعيش في انكلترا.

ويجب على العراقي الذي يعمل مع البريطانيين ان يواصل الحضور والعمل لمدة ١٢ شهراً على الاقل، لكي يسمح له بالعيش في بريطانيا.

ولم يكن المترجمون وحدهم الذين رفضت بعض طلباتهم بل ان الرفض شمل ايضاً عدداً ممن عملوا في السفارة البريطانية او في قنصليتها في البصرة او في قسم التنمية العالمية.

وقد رفض مكتب الخارجية والكمنويلث بحث كل طلب على حدة، مع تأكيده على التفكير في مساعدتهم واعلن مسؤول منه ان الحكومة البريطانية يجب ان لا تتملص من وعودها، والمشكلة الهامة ليست غيابهم عن العمل بل ان حياتهم في خطر لانهم عملوا مع الانكليز.

ســـاعـــدونـي في الـتـجـســس على الـقـاعـــدة

بقلم: مايك مكونيل
ترجمة: علاء خالد غزالة

لقد حقق قانون حماية اميركا، الذي أقر في شهر آب، اسمه وغايته: جعل البلاد اكثر أمناً بينما تحمى الحقوق المدنية للاميركيين. وقد اصبحت لدينا اليوم، تحت هذا القانون، القدرة على التحرك بالسرعة الضرورية لاستكشاف الارهابيين، وتحديات الامن الوطني الناشئة الاخرى. ساعدتنا المعلومات المستحصلة من خلال هذا القانون في تطوير فهم اكبر لشبكات القاعدة الدولية، كما اتاح لنا القانون الحصول على استبصار كبير داخل مخططات الارهابيين.

هناك حاجة في ان يقوم الكونغرس باتخاذ قرار جديد. سوف تنفد مدة سريان قانون حماية اميركا خلال شهرين، في الاول من شباط بالتحديد. يجب ان تتوفر لنا القدرة الفعالة في الحصول على المعلومات والتي تجمع من خلال هذا القانون اذا اردنا ان نبقى متقدمين على الارهابيين الذين عقدوا العزم على مهاجمة الولايات المتحدة.

قبل ان يمرر قانون حماية اميركا كان علينا في بعض الاحيان العمل تحت قانون مراقبة الاستخبارات الاجنبية لغرض مراقبة الاتصالات التي تجريها اهداف استخبارية اجنبية خارج الولايات المتحدة، والمعروف اختصارا FISA، وهو قانون لم يكن متوافقا مع التغييرات التكنولوجية. في عدد لا بأس به من هذه الحالات تطلب قانون FISA الحصول على امر قضائي. مثل هذا المطلب ابطأ – وفي بعض الاحيان منع- قدرتنا على جمع استخبارات اجنبية فورية.

وكان خبراؤنا مشتتين بين متابعة التهديدات الاجنبية وكتابة تبريرات مطولة لغرض جمع معلومات عن شخص في بلد اجنبي، فقط لإرضاء متطلبات قانون قديم لا يعكس الطرق التي يتواصل بها انادنا. لقد تم استخدام الاجراءات القانونية، التي قصدت حماية الخصوصية والحريات المدنية للاميركيين، تم استخدامها –عوضا عن ذلك – لاهداف استخبارية خارجية. لم يكن لذلك معنى، وجاء قانون حماية اميركا لينهي المشكلة.

يجب البدء بقانون جديد يكون موافقا للمبادئ التي تجعل من قانون حماية اميركا ناجحا. اولا، يحتاج العاملون في مجال الاستخبارات قانونا لا يتطلب امرا قضائيا لعمليات المراقبة الموجهة ضد اهداف استخبارية خارجية والتي يعتقد بشكل معقول انهم يعملون خارج الولايات المتحدة، بغض النظر عن اين اجريت الاتصالات. يجب ان تأخذ اجهزة الاستخبارات وقتها في حماية امتنا، وليس لتوفير حماية لخصوصية الارهابيين الاجانب وتهديدهم المتفشي في ارجاء العالم.

ثانيا، تحتاج الاجهزة الاستخبارية الى وسائل فعالة للحصول على امر قضائي تحت قانون FISA لإجراء المراقبة في الولايات المتحدة لأغراض الاستخبارات الخارجية.

اخيراً، انه في غاية الاهمية لأجهزة الاستخبارات ان تكون لها القدرة على توفير الحماية القانونية للاطراف الخاصة والتي تعرضت للمحاكمة فقط بسبب الاعتقاد بأنهم ساعدونا اثناء هجمات ١١ ايلول ,٢٠٠١ على الرغم من ان قانون حماية اميركا وفر مثل هذه الحماية الضرورية لهؤلاء الذين انصاعوا للمتطلبات بعد سريانه، الا انه لم يتضمن حماية لهؤلاء الذين انصاعوا قبل ذلك.

لايمكن للاجهزة الاستخبارية العمل بشكل منفرد. يستحق الذين وقفوا الى جانبنا في وقت الطوارئ من القطاع الخاص، يستحقون الشكر وليس المقاضاة. وانا اتفق مع رؤية لجنة الكونغرس للاستخبارات والتي توصلت، بعد سنة من الدراسة، الى انه "من دون تلك الحصانة الممتدة تاريخيا فقد يعزف القطاع الخاص عن التعاون مع الطلبات الحكومية القانونية في المستقبل" وحذر بان "التخفيض المحتمل في الاستخبارات الناتج عن هذا التأخير هو ببساطة غير مقبول من ناحية أمن امتنا".

يقترب وقت حماية اميركا من النفاد، ولكن لا تزال هناك فرصة لاستصدار قانون دائم من شأنه ان يساعدنا على مواجهة كل التغييرات التكنولوجية والاعداء الذين نواجههم بطريقة تصون الحريات المدنية.

لقد خدمت قرابة ٣٠ عاماً ضابط استخبارات قبل ان امضي وقتا في القطاع الخاص. وحينما عدت الى العمل الحكومي في الشتاء الماضي، اصبح واضحا لدي ان قابلية استخباراتنا الخارجية على جمع المعلومات قد اضمحلت. وقد ساءني ان اكتشف انه لم يتم تحديث قانون FISA ليعكس التكنولوجيا الجديدة وانه كان يمنعنا من جمع المعلومات الاستخبارية الضرورية لكشف التهديدات ضد اميركا.

لقد اصلح قانون حماية اميركا هذا المشكلة، ونحن اكثر أمنا بسببه. يساورني هم قاتل اننا اذا تراجعنا خطوة الى الوراء في هذا العالم من، فسوف تكون اميركا مكانا اقل امناً.

عن النيويورك تايمز

في العراق

حـــين يـعـــشـب الـثـــرى.. نـجـــوع

بغداد / وكالات

للفقر في العراق قصة طويلة، لعل اصدق من جسدها رائد الشعر الحديث بدر شاكر السياب، حين تغنى بالمطر والفقراء في أنشودته قائلا:

ومنذ أن كنا صغارا، كانت السماء
تغيم في الشتاء
ويهطل المطر

وكل عام –حين يعشب الثرى –نجوع
ما مر عام والعراق ليس فيه جوع

وللفقر في العراق قصة اختزلتها دراسة معدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أجريت عام ٢٠٠٦ بالقول إن حوالي (٣١٪) من الأسر العراقية تعاني من الحرمان و(الفقر المدقع).

منظمة اليونسيف، وفي دراسة خاصة بها أصدرتها من مكتبها ببغداد، قدرت عدد الأيتام في العراق بحوالي 5٤ – ملايين طفل، وأكثر من مليون ونصف المليون أرملة قالت الدراسة إن اغلبهم يعيش في مستوى متردٍ، ودون الحد الأدنى للمستوى المعيشي. وبعيدًا عن وثوقية المعلومات التي اعتمدت عليها الدراسة من عدمها، يظل العراق في مرتبة الصدارة بين أكثر البلدان التي عانت من عدم الاستقرار لعقود طويلة، وحفلت بالكثير من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية.

الباحث الاقتصادي الدكتور عبد الله الحلفي، قال إن ظاهرة الفقر في العراق "لم تكن وليدة ما بعد سقوط النظام السابق، بل إنها تراكمت بشكلها الكبير هذا، منذ عقود مضت، وتفاقمت بعد ما دخلت البلاد ثلاثة حروب متتالية، حين وجد مئات العائدين من الحرب أنفسهم من دون عمل. وسرعان ما بدأت القيم المجتمعية بالتفكك والانحلال بعد احتلال الكويت، وتفاقمت أثناء الحصار الاقتصادي، ثم بلغت أعلى نسبها بعدما غزت أمريكا العراق وأسقطت النظام."

ويضيف الحلفي " لا يمكن سرد كل أسباب الفقر في المجتمع العراقي، لأنها باختصار متنوعة إلى حد بعيد، هناك الحروب المتتالية التي تركت وراءها نظاما اقتصاديا منهارا من جميع الجوانب، واعتماد الاقتصاد على عمود واحد هو النفط الخام، وإلغاء وزارة التخطيط التي أرست دعائم بناء الاقتصاد العراقي من خلال خطط خمسية منذ العام ١٩٧٠، بالإضافة إلى إلغاء التعيين المركزي للخريجين."

ويحدد الدكتور الحلفي أهم معالجات الفقر في العراق "باعتماد إستراتيجية متكاملة لبناء الاقتصاد العراقي، والتريث في خصخصة منشآت القطاع العام، والتدرج نحو اقتصاد السوق، وإصلاح المنشآت الصناعية المعطلة خاصة الإستراتيجية، وتشريع نظام خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها ماليا لاستيعاب العاطلين، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى بهذا الشأن، مثل كوريا والهند وايطاليا والمانيا ومصر." لكن الحلفي يستدرك قائلا "الفساد الإداري في العراق، هو العامل الأساس في عدم نجاح أي معالجات حكومية لظاهرة الفقر."

أبو رفل، عامل البناء الذي خاض حربين وعاش سنوات القحط في عراق التسعينات، يروي، حكايته مع الفقر بعيون ابنته التي توفيت العام الماضي نتيجة مرض سرطان الدم، ويقول "أنا رجل بسيط، عامل بناء اخرج إلى (المسطر) في كل صباحات الصيف والشتاء التي عشتها بعد الخدمة العسكرية، لأجلب لعائلتي المتكونة من أربعة أشخاص، إنا، وزوجتي، وابنتين، قوت يومنا." ويكمل تفاصيل قصته "كنت أظن إن نحول ابنتي سببه سوء التغذية، وكنت ألوم نفسي على سوء أوضاعي المادية وتقصيري مع عائلتي، لكني اكتشفت أن ابنتي كانت مصابة بسرطان الدم." ويمضي أبو رفل بسرد حكايته مع مراجعات الأطباء ومحاولاته المستميتة للحصول على عطف إحدى الجمعيات الخيرية أو مستشفيات الأطفال، ويقول في هذا "لم يبق باب إلا وطرقته، لم ابق شخص إلا واستدنت منه، الأمم المتحدة والهلال الحمر والجمعيات الخيرية ومستشفى الشيخ زايد التي طردني منها الحارس ذات يوم، بعد ان أعلنت اني سأعتصم أمام الباب إذا لم يعالجوا ابنتي، وكل هذا لم يأت بنتيجة، لتموت رفل بين يدي ذات صباح دون أن أتمكن من فعل شيء لها، اعرف أن فقري هو الذي قتلها وليس المرض".

مهند الشمري، شاب في عقده الثالث، قصته لا تختلف كثيرا عن قصص الشباب العراقيين العاطلين عن العمل، لأنها تحمل تفاصيل المشهد العراقي المتكرر، ويقول "ليس الموضوع إنني لا ابحث عن عمل، بقدر ما هو عدم القدرة على تجميع راسمال يكفيني للشروع بعمل اكسب منه رزقي، كل ما املكه هو شبابي وقدرتي على العمل بأي مهنة كأجير عند الآخرين." ويكمل مهند حديثة "أحيانا أجد عملا ما اقضي فيه أياماً قلائل، ثم لا يتوفر لي العمل لفترات طويلة." ويتابع "كنت اعمل في معمل للخياطة، لكن صاحبه هاجر إلى سوريا، وهكذا وجدت نفسي وعشرة من زملائي خارج سوق العمل، لا املك أن أتزوج أو أن أحسن اوضاعي، والأعمال المؤقتة لن تنقذني من واقعي."

البطالة، آفة الفقر التي استشرت في قطاعات واسعة من الشباب العراقي، هي دائما تبحث عن حلول قد تكون بطيئة، أو مؤقتة، لكنها في كل الأحوال حلول يبحث عنها شباب يحاولون الحصول على عمل بأي ثمن.

يقول مدير مركز التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إن "مراكز تدريب الوزارة البالغ عددها (٢٢ مركزاً) في بغداد والمحافظات، مرتبطة بقاعدة بيانات يسجل فيها العاطلون عن العمل الذين بلغ عددهم منذ انطلاق عملنا في أيلول ٢٠٠٣ وحتى الآن مليون ومائة ألف شخص."

ويضيف رياض حسين "نستقبل طلبات العراقيين من كلا الجنسين، ويتم إدخال الطلب في قاعدة بيانات الوزارة، وتقوم الوزارة بالبحث عن عمل مناسب يلائم مؤهلات المتقدم للعمل، سواء في القطاع الخاص أو العام." ويتابع "استطعنا تشغيل ٢٢٠ ألف شخص من العاطلين عن العمل، كما شملت رواتب الحماية الاجتماعية٢٠٠ ألف عاطل من أرباب الأسر."

وتحدث حسين عن برامج القروض الصغيرة للعاطلين، مشيرا إلى أنها تشمل ثلاث فئات، هم الخريجون من المعاهد والجامعات، والمهجرون، وأصحاب المحال المتضررة. ويضيف "استطعنا أن نوفر ستة آلاف قرض لمساعدة المتضررين من العاطلين، والمتضررة محلاتهم التجارية من جراء أعمال العنف.

لكن أم زهراء، الأرملة التي تركها الزمن مع طفلين دون معيل، كانت لها قصة مع رواتب الرعاية الاجتماعية، تختلف عن لغة الأرقام التي يتحدث عنها المسؤولون، فتتحدث عن ظروفها، ودموع الحزن تبلل وجنتي أمها العجوز التي رافقتها إلى مبنى الرعاية الاجتماعية، وهي تبحث عن حل لمحنتها التي لم تكن تخطر لها على بال، والحكاية كما ترويها أم زهراء "أنا أرملة منذ عامين، توفي زوجي بانفجار في (مسطر) العمالة (ساحة لتجمع عمال البناء) في منطقة الكاظمية، فتوجهت إلى وزارة العمل طالبة العون، فشملت براتب شبكة الحماية الاجتماعية، وهو على قلته أفضل من لاشيء." وتستلم والدتها دفة الحديث بعد أن أجهشت أم زهراء في بكاء مر، موضحة "الأسبوع الماضي جاءت لتستلم راتبها كالمعتاد، إلا إنهم قالوا لها إن لديها راتبا آخر تستلمه من دائرة أخرى، وهو شيء غير صحيح، نحن لا نستلم إلا راتبا واحدا هو من هذه الدائرة."

وتعود أم زهراء للحديث وهي تشرح ملابسات الموضوع وتقسم بأغلظ الأيمان إنهم لا يتسلمون إلا راتبا واحدا، وتلقي باللوم على الفساد الذي ينتشر في المؤسسات التي تعنى بالطبقات الفقيرة "إنهم لا يخافون منا لأننا مكسوري الجناح، أنا مستعدة لأي تحقيق على أن لا يقطعوا هذا المبلغ عنا، لأنه يسد